جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية أول والثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	مقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صـــــراوي مـــــراد
السنة الجامعية: 2023م /2024م	السداسي الأول/الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

IFRS 9: الأدوات المالية (Les Instruments Financiers)

1/ تمهيد: إن المعيار الدولي IFRS 9 حل محل المعيار المحاسبي الدولي الأكثر جدلية، ألا وهو المعيار رقم IAS 39 والمتعلق بالأدوات المالية: "القياس والاعتراف"، والذي تم بموجبه إقرار مفهوم القياس **"بالقيمة العادلة"**، وهو من المعايير الأكثر تعديلا منذ سنة 1999م (تاريخ صدور المعيار IAS 39)، وهو أيضا المتهم بإنشاء **الأزمة المالية لسنة 2008م**، حيث خضع لعدة تعديلات حتى سنة 2009م، تاريخ صدور المعيار IFRS 9، والذي كان مفترضا أن يحل محل IAS 39، وكان الأمر قد انعكس على هذا المعيار البديل (IFRS 9) والأكثر تأجيلا في بدء تطبيقه، حيث كان مفترضا أن يبدأ تطبيقه اعتبارا من الفاتح جانفي 2013م، ثم تم تأجيله لسنة 2015م نظرا لوجود تقارب أمريكي مع مجلس المعايير المحاسبة الدولية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك آخر تأجيل له، ليبدأ تطبيقه فعليا بداية من الدورة المالية لسنة 2018م.

2/ تعريف الأداة المالية: تعتبر الأداة المالية عقدا يؤدي إلى نشوء أو ظهور **أصل مالي لمنشأة ما** (للطرف الأول للعقد) **والتزام مالي أو أدوات حقوق ملكية لمنشأة أخرى (للطرف الثاني للعقد)**.

الشكل 1: تصنيف الأداة المالية

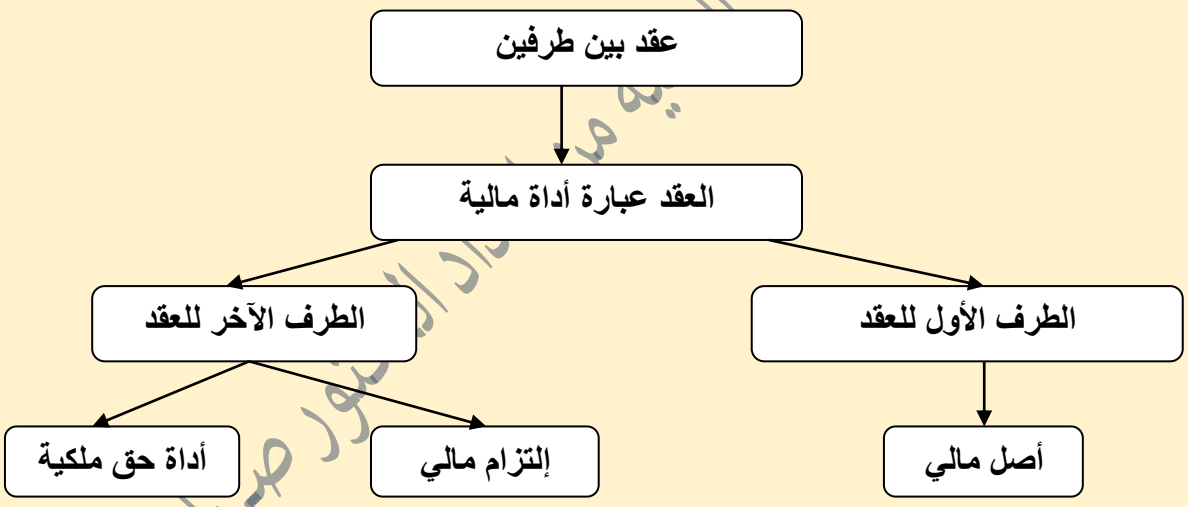

المصدر: من إعداد أستاذ المقياس.

3/ ملاحظات: حقوق الملكية هي عبارة عن الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد اقتطاع كافة الالتزامات، أي بمعنى آخر هي صافي الأصول.

بطريقه أخرى تتضمن الأدوات المالية:

ـ مختلف الأسهم ولسندات (حـ/26، حـ/27)، القيم المنقولة للتوظيف قصيرة الأجل (حـ/503 أو حـ/506: هي عبارة عن أصول مالية تشتريها الشركات أو المؤسسات لغرض إعادة بيعها خلال نفس الفترة المالية لتحقيق أرباح فيها، وهي في العادة السندات أو الأسهم، لكن مدتها قصيرة الأجل وليست لغرض الاستثمار

كسندات المساهمة حـ/261)، النقديات (حـ/51)، المشتقات المالية (حـ/52)، الصندوق (حـ/53)، مختلف الإعتماد (حـ/54) ...إلخ: (أصول مالية)؛

ـ مختلف الاقتراضات والديون المماثلة (حـ/16)، الديون المرتبطة بالمساهمات (حـ/17: وهو الحصول على رأس المال من خلال الديون) ...إلخ: (الخصوم المالية).

تصنف الأدوات المالية إلى أدوات مالية أساسية (مثل الأسهم والسندات، النقديات، أوراق الدفع)، وكذا أدوات ماليه ثانوية (المشتقات المالية: العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلة)، مثلا: يملك فلاح قطعة أرض مزروعة في نهاية شهر جانفي سلاطة، لكي تكون صالحة للإستهلاك في نهاية شهر مارس وبداية شهر أفريل (موجهة للسوق لشهر رمضان 2024)، لكنه يرغب فمن يشري هذا المحصول في نهاية شهر جانفي، فوجد تاجر على استعداد لشرائها مقابل 60 دج للكلغ الواحد، إلا أنه لن يدفع قيمة المحصول إلا في وقت جني المحصول، ويتم تدوين ذلك في عقد آجل لشهر مارس، وإذا كان سعر البيع في السوق في نهاية شهر مارس وبداية شهر أفريل كل 1 كلغ أكبر من 60 دج، فإن المزارع قد خسر والتاجر قد ربح، والعكس صحيح.

كما يمكن تصنيفيها إلى (حسب المعايير المحاسبية الدولية):

- الأصول المالية؛
- الخصوم المالية؛
- الأدوات المالية المركبة (جزء أداه حق الملكية وجزء كخصم مالي)؛
- الأدوات المالية المشتقة.

4/ الهدف من دراسة هذا الموضوع: يمكن دراسة موضوع الأدوات المالية من معرفة ماهية الأداة المالية، والتمكن من معرفة أجزائها أو جوانبها، وكيفية تصنيفيها.

5/ الأصل المالي: أي أصل يكون:

- ✓ نقدا، أو
- ✓ أداة حوق ملكية لمنشأة أخرى، أو
- ✓ **حق تعاقديا:**
  - ➢ لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى؛
  - ➢ أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب الشروط التي من المحتمل أن تكون مواتية للمنشأة؛
  - ➢ عقد سيتم أو يمكن أن يتم تسويته بأدوات حقوق ملكية نفسها، والتي يتكون أو يمكن أن تكون المنشاة بموجبه ملزمة باستلام عدد متغير من أدوات ملكية المنشأة نفسها.

6/ الالتزام المالي: أي التزام يكون:

- التزام تعاقدي؛
- تسليم النقد أو أصل مالي آخر إلى منشأة أخرى؛

دروس في المحاسبة المالية من إعداد الدكتور صراوي مراد

- مبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب الشروط التي من المحتمل أن تكون مواتية للمنشأة؛
- عقد سيتم أو يمكن تسويته بأدوات حقوق الملكية المنشأة نفسها والتي يتكون أو يمكن أن تكون المنشأة بموجبه ملزمة باستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية المنشأة نفسها

وتنشأ الأدوات المالية من الحقوق والالتزامات، وذلك بموجب العقود المبرمة بين الأطراف، ويدل مصطلح **"عقد"** و**"تعاقدي"** إلى اتفاقية بين طرفين أو أكثر لها تبعات اقتصادية، تملك الأطراف المتعاقدة قدرة متدنية إن وجدت على تجنبها، وعادة لأن الاتفاقية مطبقة بموجب القانون والتي تأخذ شكل العقود، وبالتالي الأدوات المالية هي مجموعة من الأشكال ولا تحتاج إلى أن تكون خطية (مكتوبة). وليكن العقد ساريا، يجب أن يعطي الطرفان موافقتهما. وعلى سبيل المثال، إذا اشترت المنشأة أو باعت سلعا معينة، أو اشترت عقارا أو طلبت من بناء تنفيذ الأعمال أو اقترضت أموالا أو طلبت سلعا أو آلات من أحد المصنعين، فهذه كلها أنواع **عقود**.

ومن الأمثلة الشائعة على الأصول المالية، والتي تمثل حقا تعاقديا بقبض النقد في المستقبل والالتزامات المالية المقابلة التي تمثل تعهدا تعاقديا بتسليم النقد في المستقبل ما يلي:

الأصل المالي (الحق التعاقدي)	**الالتزام المالي (التعهد التعاقدي)**
الذمم التجارية المدينة	الذمم التجارية الدائنة
أوراق القبض	أوراق الدفع
سندات القبض	سندات الدفع

في كل حالة يقابل **الحق التعاقدي** لطرف ما **في استلام النقد التعهد التعاقدي** المقابل للطرف الآخر في **دفع النقد**.

7/ الأداة المالية المركبة:

تتضمن بعض الأدوات المالية **جزئيين** في وقت واحد، الجزء الأول يسمى **بالالتزام** والجزء الثاني يسمى **بحق الملكية**، ويفترض المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 أن يتم فصل الأجزاء المكونة للأداة المالية عن بعض البعض، بحيث تتم المعالجة المحاسبية لكل جزء وعرضه بشكل منفصل وفقا لجوهره.

ومن أمثلة **الأدوات المالية المركبة** نذكر **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو ممتازة**، لذا فهي تتكون من شقين:

- **التزام مالي للشركة المصدرة للسندات** على الدفع نقدا مقابل القيمة الأصلية للسندات بالإضافة إلى دفع الفوائد السنوية؛
- **التزام خيار الشراء لحامل السندات لتحويل أداة الدين إلى أسهم عادية أو ممتازة** (أداة حق الملكية).

درس حول محاسبة الأدوات المالية من إعداد الدكتور صراوي مراد

الشكل 2: أطراف الأداة المالية المركبة

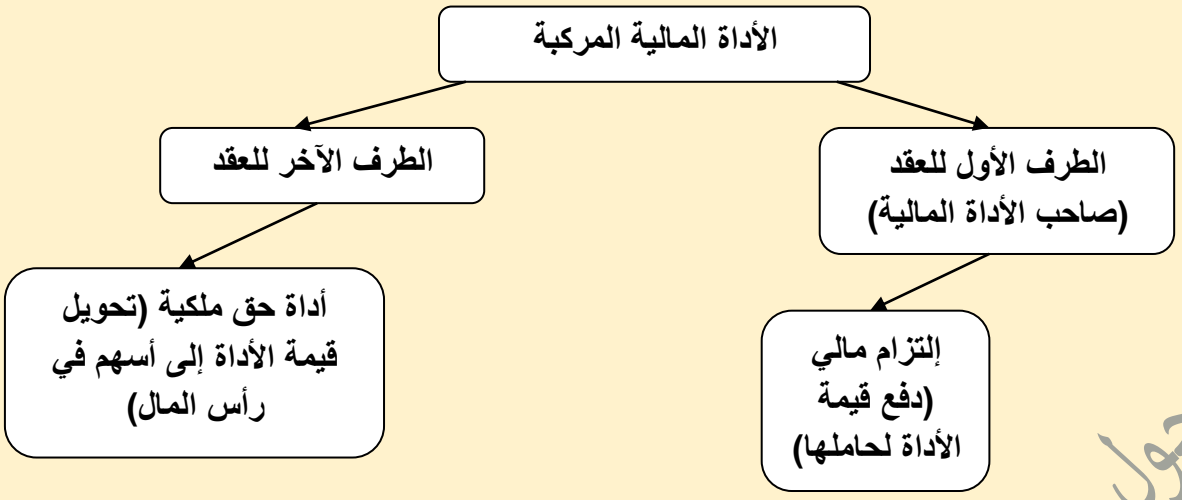

المصدر: من إعداد أستاذ المقياس.

الفرق بين السند والسهم:

السهم	السند
الأسهم: عبارة حصة أو ملكية المساهم أو الشريك في رأسمال شركة أو مؤسسة معينة، وهذه الحصة مقدرة بعدد الأسهم التي يملكها هذا المساهم مضروبة في قيمة السهم؛	**السندات:** هي عبارة عن قروض يتم الحصول عليها من خلال طرح السندات للاكتتاب، وهي أداة دين على المنشأة التي أصدرتها، وذلك من أجل تمويل المشاريع الضخمة التي ترغب في إنجازها؛
الأسهم: هي صكوك ملكية في الشركة، ومن يملك سهم فهو يملك جزء من رأسمال في الشركة التي ساهم فيها، وذلك بنسبة عدد أسهمه؛	**السندات:** هي صكوك مديونية على الشركة أو المؤسسة، ومن يملك سند يعتبر دائن للشركة وليس له حصة في رأسمالها؛
الأسهم: قابلة للارتفاع أو الانخفاض، أي يمكن أن تجلب ربحا أو خسارة، وفي حالة الربح يتم توزيعه حسب عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم؛	**السندات:** ذات عائد ثابت بغض النظر عن الربح أو الخسارة، لأن صاحبها يتحصل على فائدة متفق عليها مسبقا؛
الأسهم: تعطي لصاحبها الحق في حضور الجمعيات العامة للمساهمين (الجمعة العامة التأسيسية، الجمعية العامة العادية، الجمعية العامة غير العادية)؛	**السندات:** لا تعطي لصاحبها الحق في حضور الجمعيات العامة للشركة، لأن حامل السند دائن للشركة؛
الأسهم: تعطي لصاحبها الحق في حالة تصفية الشركة بالمطالبة بحقوقه، وذلك بعد تسديد ديون الشركة.	**السندات:** تعطي لأصحابها الحق في الحصول على ديونهم بغض النظر عن الموقف المالي للشركة.

مثال: لنفترض أن شركة سوناطراك تريد فتح محطة جديدة لتكرير البترول، لذا يستلزم على الشركة تمويل المشروع، وهناك ثلاث (03) طرق لتمويله:

إما عن طريق **التمويل الذاتي (Autofinancement):** أي تقوم شركة سوناطراك بتمويل المشروع من أموالها الخاصة، لكن هذا التمويل تتجنبه الشركات لتوفر عدة أسباب، كإلزامية الاحتفاظ بالنقدية لمواجهة الحالات الطارئة في المستقبل.

التمويل الخارجي (Le financement externe): وهذا عن طريق اللجوء إلى البنوك، وهناك مشاكل كثيرة في هذا النوع من التمويل، لأن البنوك تريد أن تأخذ فائدة مرتفعة، أكثر من الأشخاص، وهناك أيضا مشكل يتمثل

درس حول محاسبة الأوراق المالية من إعداد الدكتور صراوي مراد

في الشروط التي تفرضها البنوك على الشركات، كأن لا يجب أن تنشأ الشركة مشروع جديد، أو أن لا تستفيد من قرض آخر قبل تسديد القرض الأول.

لذا تلجأ الشركات إلى **التمويل المباشر من المستثمر عن طريق إصدار سندات**: ولنفترض أن هناك مستثمر قرر شراء سندات سوناطراك بمئة (100) مليون دينار جزائري، فهو ملزم بتقديم المبلغ إلى الشركة مقابل تلقي فائدة سنوية متفق عليها طوال مدة حياة السندات، فالسندات المالية هي عبارة عن تمويل مباشر من المستثمر، وبعد انقضاء عمر السند يقوم المستثمر باسترداد مبلغ السندات (100 مليون دينار جزائري).

مكونات السند: القيمة الإسمية، الفائدة من القيمة الإسمية، مدة السند، العائد.

أمثلة:

1/ يقدم البنك قرضا للمنشأة مدته 5 سنوات، ويقدم البنك أيضا تسهيلات للسحب على المكشوف ولعدد من السنوات؛

الجواب: على المنشأة التزامان ماليان، **تعهد بتسديد القرض** الذي مدته 5 سنوات، وتعهد **بتسديد السحوبات على المكشوف** بمقدار اقتراضها باستخدام تسهيلات السحب على المكشوف، ويؤدي كلا القرض والحسابات المكشوفة إلى **تعهدات تعاقدية** على **المنشأة** بدفع النقد إلى البنك مقابل الفائدة.

وتعتبر المبالغ المستحقة على **المنشأة** من القرض وتسهيلات السحب على المكشوف **أصولا مالية للبنك؛**

ملاحظة: لا يستطيع البنك تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

2/ تمتلك الشركة (أ) أسهما ممتازة في الشركة (ب)، وتخول الأسهم الممتازة المنشأة (أ) بالحصول على أرباح أسهم، ولكن دون الحق في المشاركة في التصويت؛

الجواب: بالنسبة المنشأة "أ" سيكون **الأصل المالي (الاستثمار في المنشأة "ب")**، ويمكن أن تكون الأسهم الممتازة عبارة عن أدوات **حقوق ملكية (في حالة شراء أسهم المنشأة "ب")، أو التزامات مالية على المنشأة "ب" (في حالة إصدارها للسندات)**، وذلك اعتمادا على بنودها وشروطها التعاقدية. وأي كان، تعتبر الأسهم الممتازة من منظور المالك (أي من منظور المنشأة "أ") في المنشأة "ب" أصلا ماليا، لأن الاستثمار يلبي أجزاء من تعريف الأصل المالي.

3/ اشترت شركة سلعا من المورد بدين لمدة 60 يوما؛

الجواب: يكون على المشتري (الشركة) **التزام مالي (ذمم مالية دائنة)**، أي أنه **تعهد تعاقدي بتسليم النقد** إلى المورد لتسوية سعر الشراء، ويكون **أصل مالي** مقابل **(ذمم تجارية مدينة)**، أي هناك حق تعاقدي بقبض النقد **(المبلغ المستحق من المشتري)**.

4/ اشترت المنشأة "أ" شركة تابعة من المنشأة "ب"، وبموجب العقد تدفع المنشأة "أ" سعر الشراء على دفعتين، 5 ملايين دينار مقدمة ودفعة إضافية بـ 5 مليون دينار جزائري وذلك بعد سنتين؛

الجواب: يعتبر مبلغ 5 مليون دينار جزائري مستحق الدفع بعد سنتين **التزاما ماليا** على المنشأة "أ"، فهو **تعهد بتسليم النقد** خلال سنتين، وهو **أصل مالي للمنشأة** "ب"، فهو حق **تعاقدي لقبض النقد**.

أمثلة ليست بالأدوات المالية:

دروس حول محاسبة الأدوات المالية من إعداد الدكتور صراوي مراد

1/ لدى المنشأة تعهد حالي بدفع قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) المستحقة للسنة الماضية؛

الجواب: ينشأ التزام ضريبة على الدخل الإجمالي كنتيجة للمتطلبات القانونية المفروضة من قبل التشريع الجبائي، ولا **ينشأ من الأحكام التعاقدية**، وبالتالي فهو **ليس التزاما ماليا**.

2/ في قضية مرفوعة ضد المنشأة، حيث يسعى مجموعة من الناس للحصول على تعويض نتيجة الأضرار الصحية التي يعانون منها والناجمة عن تلوث في الأرض القريبة منهم وكذا الهواء، وهذا التلوث في الأرض جاء نتيجة رمي النفايات المتعلقة بالعملية الإنتاجية المنشآت، ومن المشكوك فيه ما إذا كانت المنشأة هي المصدر الوحيد للتلوث، باعتبار أن هناك العديد من المنشآت التي تنشط في نفس المنطقة الصناعية وتنتج نفس النوع من النفايات، ومن غير الواضح تحديد من هو مصدر هذا التلوث.

الجواب: لا ينشأ عن حقيقة أن القضية قد تؤدي إلى **دفع النقد كالتزام مالي للمنشأة**، لعدم وجود عقد بين المنشأة والأشخاص المتضررين، وإذا أصبح من المرجح أن يثبت أن المنشأة متورطة في هذا التلوث، فعندئذ ستحتاج إلى دفع النقد بموجب القوانين الساري العمل بها، وليس بموجب عقد.

3/ تم تغريم منشأة لمخالفتها لثلاثة (03) التزامات تشريعية منفصلة، وهي التأخر في دفع الضريبة على الدخل الإجمالي **(IRG)** وتأخر عن تقديم نتيجة الشركة في الوقت المحدد **(تجاوزها 30 أفريل من السنة الموالية لسنة التصريح بالنتيجة)**، والادعاءات الكاذبة المقدمة في الإعلانات عن منتجاتها.

الجواب: لا تعتبر **التزامات تعاقدية**، أي أنها ليست ناتجة عن التزامات تعاقدية عن العقود، فهي تنشأ نتيجة لمتطلبات قانونية مفروضة من قبل التشريع الحكومي، لذلك لا تعتبر **الغرامات التزامات مالية** للشركة، حيث أنه يجب على الشركة دفع الغرامات.

4/ تمتلك المنشأة مخزونا وممتلكات ومصانع وعقارات استثمارية وبراءات اختراع وتراخيص مشتراة وتظهر في كشف الميزانية.

الجواب: لا تعتبر الأصول المادية (كالمخزون والممتلكات والمصانع والعقارات الاستثمارية) والأصول غير الملموسة (كبراءات الاختراع والتراخيص المشتراة) أصولا مالية. وبالرغم من السيطرة القانونية على الأصول المادية والأصول غير الملموسة، وهناك أيضا فرصة لتوليد تدفق وارد للنقد (المنافع الاقتصادية) أو أصل مالي آخر، لكنها لا تنشأ حقا حاليا بقبض النقد أو أصل مالي آخر بموجب العقد، وهي ليست بذلك أصولا مالية.

5/ تشتري المنشأة سبائك الذهب كاستثمار.

الجواب: بالرغم من أن السبائك عالية السيولة، فليس هناك حق تعاقدي باستلام النقد أو أصل مالي آخر متأصل من السبائك. وتعتبر السبائك سلعا وليست أصولا مالية.

الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك:

تملك الشركة المسيطرة (المستثمر) استثمارات في عدة منشآت (المستثمر فيه)، ويعتبر كافة الشركات التي استثمر فيها إما شركات تابعة أو شركات زميلة أو منشآت مسيطر عليها بشكل مشترك للشركة القابضة:

الجواب:

1/ من منظور المستثمر (الشركة القابضة): تعتبر الممتلكات من الأسهم في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت المسيطر عليها بشكل عام أصولا مالية للشركة القابضة.

2/ من منظور المستثمر فيه: مختلف الشركات التابعة والشركات الزميلة والمنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك، تكون الأدوات المالية إما حقوق ملكية أو التزامات مالية.

مكونات السند: القيمة الإسمية، الفائدة من القيمة الإسمية، مدة السند، العائد.

درس حول محاسبة الأدوات المالية من إعداد الدكتور صراوي مراد

عن أستاذ المقياس:
الدكتور صـــراوي مـــراد